ازدواجيــة التعليــم وانعكاساتهــا
علــى الهويــة الإسلاميــة
رؤيــة تربويــة إسلامية معاصــرة

إعـداد

د/ عبد رب الرسول سليمان محمد

أستـاذ الـتربيــة الإسلاميــة

كليـة التربيـة - جامعـة الأزهـر

□

ازدواجية التعليم وانعكاساتها على الهوية الإسلامية

إعداد

د/ عبد رب الرسول سليمان محمد

أستاذ التربية الإسلامية
كلية التربية - جامعة الأزهر

مقدمة:

التربية عملية اجتماعية تتأثر بالمجتمع الذي تعيش فيه ولذا فهي تختلف من مجتمع لآخر حسب طبيعة ذلك المجتمع والقوي المؤثرة فيه بالإضافة إلى الثقافة والقيم التي يؤمن بها ويرتضيها لتسير عليه حياته فالتربية "تشتق أهدافها من أهداف المجتمع، وتحدد خطواتها لبلوغ تلك الأهداف، وحول تلك الأهداف تدور فلسفتها، ومن ثم تختلف فلسفة التربية من مجتمع لأخرى باختلاف الظروف المحيطة بكل مجتمع أو فلسفته التي توصل إليها لمواجهة تلك الظروف[١].

ومعني هذا أن التربية في المجتمع الإسلامي هي نبت هذا المجتمع بظروفه وثقافته وأحواله وتراثه الفكري والمعاش ولكن الناظر المتفحص للمجتمع الإسلامي يجد أنه قد مر بظروف تاريخية باعدت بينه وبين أصوله بدرجات متفاوتة كما باعدت بينه وبين الحضارة الحديثة بدرجات متفاوتة أيضاً وفي أغلب الأحيان نلاحظ أنه فرضت عليه مناهج فكرية مكنت من نشر عدم الثقة في هذه الأصول وما نبع منها من فكر تربوي إسلامي صحيح، حيث وقع في "حضانة التربية الغربية ونظمها التعليمية، ومناهجها الفكرية، ونظرتها للعلوم والآداب، كما يترامي الطفل الصغير في أحضان مرب كبير، ويقبل نظامه التعليمي، وبالأصح فكرته التعليمية بحذافيرها على علاتها التي نشأت واختمرت في بيئة تؤمن بعقائد وأسس ومبادئ وقيم ومفاهيم ومثل تختلف كل الاختلاف عن العقائد والأسس والمبادئ والقيم والمناهج والمثل التي يؤمن بها ويعيش لها ويجاهد في سبيلها بل تقوم على هدمها ونفيها أحياناً والتهكم لها والاستهانة بقيمها أحياناً أخرى[٢].

ومنذ أن حصلت الحكومات والبلاد العربية والإسلامية على استقلالها وهي تحاول النهوض بآمال وتطلعات هي أكبر مما تطيق إمكاناتها ومواردها وكانت النتيجة سلسلة من إخفاق وفشل

وعدم قدرة على مجابهة الحضارة العالمية الراهنة ومن ثم "ازدواج في التفكير تختلف صورته من بلد عربي إلى آخر، ولكنه يكاد يقضي على كل خطوة في سبيل الإصلاح عموماً"(٣).

وتبلورت تلك الازدواجية في التربية حيث أنتجت طبقة من المثقفين "مضطربة في عقائدها وأفكارها وسيرتها وأخلاقها، وأحسن أحوالها أن تكون مذبذبة بين الفكرة الغربية والفكرة الإسلامية، وإلا فهي في أكثر الأحيان تنسلخ من كل ما يدين به مجتمعها وأمتها وبلادها"(٤).

وقد أُهمل عن قصد أو عن ضعف وقلة حيلة الفكر التربوي الإسلامي وظهر الأمر على أن حل أزمة المجتمعات الإسلامية هو اقتباس النظم الغربية وعلى هذا الأساس بنيت النظرة إلى التربية التي اشتقت من أصول التربية الغربية وبني نظامها على أساس النظام التربوي الغربي وكأن ذلك هو الحل الصحيح لأزمة التربية العربية الإسلامية في حين أنها شكلت موجة من موجات الغزو الفكري الذي أفسد على الأمة الإسلامية صحوتها وعرقل وثبتها وهي ما تزال تنفض عن جسدها غبار تراب الزمن وتمسح آلامها بعرق بعض أبنائها ودمائهم(٥).

ولا شك أن التعليم في عالمناً العربي والإسلامي يعاني أزمة شديدة ذات أبعاد متنوعة ولعل من أبرز الأزمات التربوية المعاصرة التي يعاني منها نظام التعليم في عالمناً الإسلامي أزمة ازدواجية التعليم أو التعليم المزدوج تعليم ديني وتعليم "حديث" حيث يوضع الدين تضمنياً في مقابلة التحديث حيث قالبة وأسلوب العرض يسوده الجمود والعقم والتكرار والحفظ الأصم على حين التعليم الحديث يعبر عن روح غربي يتمرد على الدين ويقدس الماديات ولا يزال هذا النظام يعاني من تلك الثنائية التي لها مخاطرها وأضرارها على أفراد المجتمع الإسلامي.

والازدواج التعليمي صورة واضحة للازدواج في التفكير والسلوك ويتمثل في وجود نظامين للتعليم أحدهما تعلم قديم وهو التعليم الإسلامي الأصيل للأمة، ولأخر تعليم حديث جنباً إلى جنب في معظم البلاد العربية والإسلامية ويرجع ذلك إلى أن هذه الدول مازالت تبحث لها عن (شخصية قومية) تستمد منها فلسفة التربية شكلها وأهدافها وتنعكس على النظام التعليمي بشكل واضح.

وتمثل التعددية التعليمية في مصر بين التعليم الديني والتعليم المدني والتعليم الوطني والتعليم الأجنبي والتعليم الرسمي الحكومي والتعليم الخاص الأهلي في مجملها الهوة الثقافية في

المجتمع المصري ومن شأن هذه الازدواجات الوافدة من الغرب أن تضعف من مقومات هوية المجتمع المصري فضلاً عن أنها تتعارض مع تحقيق الأهداف الاجتماعية والتربوية المنشودة.

وفي ضوء العرض السابق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

- **ما المقصود بازدواجية التعليم وما ملامح ومظاهر هذه الازدواجية؟**

ويتفرع عن التساؤل الرئيس السابق الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الآثار السيئة المترتبة على ازدواجية التعليم؟

٢- ما السبل والمقترحات التي من شأنها القضاء على ازدواجية التعليم؟

أهميـــة البحـــث

تكمن أهمية البحث فيما يأتي:

١- لعل المشكلات التعليمية التي تواجه العالم الإسلامي هي من أخطر المشكلات والتي تتطلب حلولاً عاجلة وهي تكمن تقريباً في النظام التربوي الإسلامي الأصيل.

٢- يمكن القول بأن التربية الموجودة في العالم الإسلامي المعاصر ترتبط في أهدافها بفلسفة غريبة عن هذا العالم وتخرج أجيالاً على نفس الهدف المرسوم لها فهي تخرج أفراداً ضعيفي النفوس والشخصية والإرادة أصيبوا بمركب النقص، وبكرة شديد للعقائد والأهداف التي يؤمن بها الشعب المسلم أو الأمة الإسلامية.

٣- يعبر واقع المجتمع الإسلامي عن مستوي ثقافي لا يتناسب مع تاريخه حيث ازدواجية الثقافة: ثقافة التراث ومصدرها الدين وثقافة الحداثة ومصدرها الحضارة الغربية ومن ثم ضعفت قيم الولاء والانتماء وهذا كله ناجم عن ازدواجية التعليم.

٤- من أكبر المشاكل التي يواجهها التعليم في عالمنا الإسلامي المعاصر انقسامه إلى تعليم ديني وتعليم حديث.

أهـــداف البحـــث:

يسعي البحث الحالي لتحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على مفهوم ازدواجية التعليم.

٢- الكشف عن آثار ازدواجية التعليم وإضرارها الوخيمة على هوية الفرد المسلم والمجتمع المسلم.

٣- التعرف على السبل التي من شأنها القضاء على هذه الازدواجية في التعليم.

٤- بيان مظاهر وملامح هذه الازدواجية.

منهج البحث:

يستخدم الباحث لمعالجة هذه القضية التربوية المنهج الوصفي التحليلي.

خطوات البحث:

يسير هذا البحث وفق المحاور التالية:

- **أولاً:** مفهوم ازدواجية نظام التعليم.
- **ثانياً:** نشأة الازدواجية.
- **ثالثاً:** أبرز مظاهر وملامح ازدواجية التعليم.
- **رابعاً:** الآثار المترتبة على ازدواجية التعليم.
- **خامساً:** بعض المقترحات القضاء على ازدواجية التعليم.

أولاً: مفهوم ازدواجية نظام التعليم:

يُراد بازدواجية نظام التعليم في العالم الإسلامي، انقسامُ التعليم إلى قسمين: التعليم الديني، والتعليم المدني، فالأول يهتم بعلوم الدين، والثاني يهتم بعلوم الدنيا، ولكل منهما نظامه الخاص وأهدافه ومؤسساته.

ثانياً: نشأة الازدواجية:

كان التعليم في البلاد الإسلامي واحداً، وهو التعليم الديني، والذي كان يمد المجتمع الإسلامي بالطلبة المؤهلين في جميع شؤون الحياة الدينية والمعاشية، خاصة في عصور الازدهار، ولكن الضعف بدأ يدب فيه رويداً رويدا مع ضعف الأمة الإسلامية حتى غدا عاجزاً عن أداء دوره

المنوط به. وتزامنت حدة هذا الضعف مع دخول الاحتلال الأجنبي للبلاد الإسلامية في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، وبالرغم من ضعف المؤسسات التعليمية الإسلامية في ذلك الحين إلا أن المحتل الأجنبي كان يراها خطراً عليه، تهدد وجوده على الدوام، وتعيق مسيرته التنصيرية والتغريبية في بلاد المسلمين، لذا عمل على مقاومتها بأسلوب ما كر خبيث من شأنه أن يساهم في القضاء عليها دون بلبلة أو إثارة، فأنشأ مدارس مستقلة تعلم العلوم الدنيوية ولا تعلم الدين إلا تعليما هامشياً لمجرد التلبيس على المسلمين وعدم إثارتهم، عرفت بالمدارس المدنية، وبحكم تسلطه وسيطرته على البلاد الإسلامية، جعل هذه المدارس وسيلة للرزق وللمكانة الاجتماعية، فقد كان خريجوها يعينون في دواوين الحكومة بمرتبات كبيرة، وأما خريجو المعاهد الإسلامية فإمكانية تعيينهم ضئيلة، وإن وجدوا عملا كإقامة الشعائر في المسجد أو تدريس الدين، فبمرتبات زهيدة تمثل الكفاف في العيش وأحيانا أقل من ذلك، "وأصبحت المعاهد الدينية مأوي الفقراء العاجزين عن دفع تكاليف التعليم الحديث، العاجزين في الوقت ذاته عن نيل المكانة الاجتماعية في المجتمع الحديث، أما خريجو المدارس الجديدة فأولئك هم الطبقة الجديدة في المجتمع" التي صنعها المحتل على عينه، والتي يؤدى عن طريقهم الدور المطلوب في تكريس الجهل والتخلف في البلاد الإسلامية، وإبقائها تحت ربقة التبعية والاستكانة تجاه الغرب(٦).

وهكذا دخلت ازدواجية التعليم في البلاد الإسلامية بدخول الاحتلال الأجنبي، وكان من أبرزها تركيا ومصر ولبنان وسوريا والهند، وللأسف فإنها بقيت في البلاد الإسلامية، حتى بعد زوال الاحتلال العسكري، على نفس الأهداف والتوجهات الاحتلالية(*)، بل وربما أشد، وانتشرت انتشاراً كبيراً في معظم الأقطار الإسلامية حتي تلك التي لم تطلها يد الاحتلال، وأصبحت المؤسسات التعليمية المدنية هي الغالبة انتشاراً وتوسعاً دعماً من الجهات المعنية في معظم البلاد الإسلامية، وأما المؤسسات الدينية فقد اضمحلت واستقصيت، وأصبحت معدودة ذات دور محدود(٧).

(*) ملاحظة: لقد آثرت استخدام لفظة الاحتلالية بدل الاستعمارية، لأن الاستعمار يعني الإعمار والبناء وفي الحقيقة ما فعله المحتل لم يكن كذلك بل العكس وصدق الله إذا يقول في محكمة كتابة: "هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا"

ثالثاً: أبرز مظاهر ازدواجية التعليم:

أ- الازدواجية الثقافية تجاه العديد من القضايا الفكرية:

يعبر واقع المجتمع المصري عن مستوي ثقافي لا يتناسب وتاريخه، حيث ازدواجية الثقافة: ثقافة التراث ومصدرها الدين، وثقافة الحداثة ومصدرها الحضارة الغربية. ولعل انتشار الجوانب السلبية لثقافة الغرب من المظهرية والرغبة في الزهو الشخصي بالتملك والاقتناء، وشيوع أنماط الاستهلاك والاتجاه نحو الاستمتاع بأي شيء ولو على حساب التخلي عن معايير القيم والأخلاق ..... أدي في النهاية إلى ضعف قيم الولاء والانتماء لذي الفرد المسلم وقد نتج ذلك بسبب مجموعة من العوامل حددها البعض في:

أ- قصور النظام التعليمي وضعف إنتاجيه وانخفاض نوعيته.

ب-الانبهار الشديد بالغرب على كافة المستويات.

ج- إعلاء قيم المادية والنفعية وشيوع روح الفردية.

د- تراجع مكانة الثقافة وأهمية التثقيف في سلم أولويات الأفراد والدولة، فضلاً عن استمرار زيادة النسبة المطلقة للأمية بين الكبار.

ب- تباين رؤي النخب المثقفة حيال الحضارة الغربية:

كذلك يعد موقف المجتمع المصري من النتاج الفكري للحضارة الغربية أحد أبرز مظاهر الازدواجية الثقافية، حيث تتعدد الرؤي في هذا المجال بين رافض لها، ومن ثم يطالب بالانغلاق والتقوقع على الذات، وأخر منبهر بها، ومن ثم يطالب بالذوبان فيها منهجاً وموضوعاً، وموقف ثالث يعد مزجاً بين الموقفين السابقين، بحيث تكون المعاصرة في المنهج والتفكير، وتكون الأصالة إحياء لما هو صالح للحفاظ على الهوية الثقافية.

ج- تباين تصورات المثقفين إزاء تحديد بعض المفاهيم والقضايا المصيرية:

كذلك فإن من مظاهر هذه الازدواجية الثقافية عدم تقارب معظم المفكرين والمثقفين المصريين فيما بينهم في تحديد بعض المفاهيم والقضايا والأولويات والاهتمامات . رغم أنه من

المفترض أنهم نتاج نظام تعليمي واحد . مثل موقفهم من الديمقراطية، التنمية البشرية، إسرائيل .. وغير هذا من القضايا العديدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم اتفاق المجتمع على تقويم مشترك لمفكريه، ومن ثم يواجه المجتمع خطراً عظيماً في الحفاظ على كينونته.

د- فقدان الهوية لدي كثير من أفراد المجتمع:

كذلك فإنه من نتاج هذا الانقسام في الثقافة، ومن ثم الهوية، أن تزايدت إعداد الأفراد الذين لا ينتمون إلى هوية ما، الأمر الذي يؤدي بهم إلى إما تواجدهم في المجتمع في وحدة واغتراب، غير قادرين على الحوار أو التعبير عن الذات أو قبول الآخر، وإما إلى هجرتهم بسبب ما يعانوه من انفصام بين انتمائهم الوطني وانتمائهم الثقافي، الأمر الذي يمثل خطراً شديداً على المجتمع ووحدته وهذا بلا شك يُعزي إلى ازدواجية التعليم.

رابعاً الآثار المترتبة على ازدواجية التعليم:

مما ذكر آنفا تبين لنا أن نظام ازدواجية التعليم نظام دخيل ذو أهداف مغرضة تسعي للنيل من المسلمين وإلحاق شتي الهزائم بهم، سواء كانت هزائم تربوية أو اقتصادية أو غيرها، وأنه غرس عنوة في جسد الأمة وإلا فهو لا يملك معطيات الحياة فيه، إلا إذا مسخ هذا الجسد وشوهت معالمه، فحينئذ فقط يمكنه الحياة، وهذا ما فعله الغرب يوم أن أدخلوا نظام الازدواجية، ومما مكنهم في إتمام عملية الغرس ما وصل إليه المسلمون من ضعف وجهل في الدين عظيم، أو ما عبر عنه مالك بن نبي بـ "قابلية الاستعمار"(٨).

والمتبصر في أصل نشوء نظام الازدواجية في التعليم أي الفصل بين النظام التعليمي الديني والمدني، سيلمس عظم الخطر العقدي الذي يحمله هذا النظام، إذ إنه قائم أصلاً على النظرية الغربية العلمانية (اللادينية) وهي الفصل بين الدين والحياة، "فبعد أن تم فصل الدين عن الدولة في الغرب، تبعه تقسيم العلوم إلى قسمين: علوم دنيوية ومصادرها وسائل المعرفة الإنسانية فقط، وبالتالي تم عزلها عن التعاليم الدينية، وأطلق فيها مصطلح العلمانية، أما القسم الثاني: فالعلوم اللاهوتية ومصادرها تنحصر بمصادر المعرفة الدينية، ونتيجة لذلك انقسم التعليم في الغرب

إلى قسمين: التعليم العلماني "اللاديني"، والتعليم اللاهوتي، وكان للغرب عذره في هذا، لأن النصرانية قد دخلها التحريف الكبير وأصبحت بفعل الطغيان والاستبداد الكنسي من أكبر معوقات النهضة والتقدم العلمي، ولكن مع الزمن أمسي التعليم العلماني مناهضاً للدين مطلقاً سواء النصرانية المحرفة أو غيرها من الأديان، واتخذ مسار الإلحاد وعدم الاعتراف بالدين مطلقاً"[٩].

وقد ترتبت على هذه المعطيات المناهضة للعقيدة والدين الإسلامي، آثار خطيرة في المجتمعات الإسلامية القائمة على التوحيد، يمكن بيانها في التالي:

١- الفصل بين العلم والدين:

لقد نشأ في حس المجتمعات الإسلامية بفعل الفصل بين المؤسسات التعليمية إلى دينية ومدنية، أن الدين لا علاقة له سوي بالعلوم الدينية أما غيرها من العلوم سواء كانت تجريبية أو غيرها فلا صلة له بها، وأن الإسلام لا يملك معطيات الحضارة المادية المعاصرة، وأن الغرب يوم أن تركوا دينهم حققوا النهضة الحضارية المادية التي تري آثارها الآن، ومن ثم، نشأت هذه العلوم دون دين، لذا فالفصل بينها وبين الدين أو الإيمان أمر لا مندوحة عنه.

وفي الحقيقة بالرغم من جلاء فرية هذا القول على الإسلام؛ إلا أن واقع المسلمين المتخلف علمياً وتقنيا وانهزاميتهم تجاه التقدم العلمي والتقني في الغرب، وجهلهم بحقيقة الدين الإسلامي وضعف إيمانهم، وغيرها من الأسباب مكنت لهذه الفرية في النفوس، وأعمت الأبصار والبصائر عن زيف ادعائها، وأصبح لها منادون من بني الإسلام أنفسهم، بل وتبنت بعض البلاد الإسلامية سياسات قوامها الفصل بين الدين والحياة وليس فقط الفصل بين الدين والعلم، وهذا ما صرح به بعض القادة والساسة[١٠].

والإسلام براء من ذلك؛ "فالعقيدة الإسلامية لا تحجر على العقول ولا تمنع من البحث العلمي النزيه، وليست لها تحفظات مع الحقائق العلمية المجردة، بل كانت دافعه للمنهج التجريبي الذي نما في الوسط الإسلامي قبل انتقاله إلى الغرب وإن لم يقيد مصادر المعرفة بالحس"[١١]، والإسلام أعلى من شأن العلم والعلماء ورفع درجاتهم، قال تعالى: "يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" (المجادلة: ١١)، وجعلهم أشد الناس خشية لله "إِنَّمَا

يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ" (فاطر: ٢٨)، ولفظة العلم مطلقة لا تعني فقط العلم الشرعي مع أولويته في المرتبة بين العلوم ومنافعها، "فالعلم يشتمل كل شيء، ويتعلق بالقوانين الطبيعية وتسخيرها في خلافة الأرض تعلقه بالعقيدة والفرائض والشرائع، ولكن العلم الذي ينقطع عن قاعدته الإيمانية ليس هو العلم الذي يعنيه القرآن ويثني على أهله، إن هناك ارتباطا بين القاعدة الإيمانية وعلم الفلك، وعلم الأحياء، وعلم الطبيعة .. وسائر العلوم الأخرى، إنها كلها تؤدي إلى معرفة الله، حين لا يستخدمها الهوي المنحرف للابتعاد عن الله"[١٢]، ولا نريد الاستطراد في ذكر الأدلة والشواهد على مدي اهتمام الإسلام بالعلم والعلماء، وكيف أن المسلمين في عصور الازدهار الإسلامي وصلوا إلى مراتب حضارية علمية عظيمة، أنا روا فيها عهود البشرية الغارقة في الظلام، ولم يكن الإسلام يوماً عائقاً لهم عن أي تقدم علمي، بل على العكس من ذلك، كان دافعا لهم إلى مزيد من الاتقان والتفنن، منافسة في الخير، وتسابقا في كسب رضي الله سبحانه وتعالى والتمكين لدينه، فكانت التقوى والإيمان قرائن تقدمهم العلمي، وكان الخير الجم للجميع . المسلمين وغير المسلمين . من سمات الحضارة التي أنشأوها[١٣].

والغرب عندما قام بعملية الفصل كانت له مبرراته كما أسلفنا من تسلط وطغيان كنسي، وبالتالي من الإجحاف أن تعتمد الحضارة الغربية ومقولاتها مقياساً لكل دين وحضارة، ومن الظلم أن يعامل الإسلام معاملة الأديان المحرفة، وهو الذي تكفل الله بحفظه "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" (الحجر: ٩)، وجعله خاتم الأديان (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ) (آل عمران: ٨٥)، وكيف يحجم الإسلام ويقصر على العلوم الدينية فقط، وهو الشامل الكامل (مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ) (الآنعام: ٣٨)؟! وأي عدل في الحكم على الإسلام من خلال الممارسات الخاطئة لأغلب المسلمين والتي تشهد على واقع التخلف والمهانة وتضييع الهوية والدين؟![١٤].

"ولو أن العملية التنموية كما تمت في الدول المعاصرة، رافقتها ضوابط أخلاقية إيمانية تنبع من عقيدة صحيحة ومن وحي إلهي محفوظ بحفظ الله، لتعددت آثارها الحدود المادية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وامتدت إلى عملية النمو الشامل للمجتمعات الإنسانية بكل أبعادها المادية

والروحية، ولكن مسار تقدمها العلمي والتقني انحرف من العمار إلى الدمار، فقد بلغ ما تنفقه الدول الصناعية على إنتاج آلة الحرب تسعمائة مليار دولار في السنة، وعلى برامج الفضاء وعمليات الاستخبارات والتجسس بلايين الدولارات، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان الأرض دون حد الكفاف، وتتهددهم المجاعات، وموجات الجفاف .. ولا تزال دول العالم الثالث تئن تحت أثقال الديون للدول الغنية بستمائة وخمسين مليارا من الدولارات أغلبها تراكمات للربا الفاحش عاماً بعد عام(١٥).

فاضمحلال الضابط الأخلاقي تزامن مع الانفجار التكنولوجي، مما ترك هوة مخيفة مدمرة يرتقب العالم آثارها، "فالبشرية اليوم تقف على حافة الهاوية .. بسبب إفلاسها في عالم القيم التي يمكن أن تنمو الحياة الإنسانية في ظلالها نمواً سليماً وتترقي ترقياً صحياً"(١٦). لذا فالحضارة المادية المعاصرة، في حاجة ماسة إلى نور رباني يضبطها ويوجهها نحو الخير والعمار، "فالدول المتقدمة علميا وتقنيا هي في غالبتها الساحقة دول كافرة بالله .. أغرتها القوة المادية وتفوقها التقني على التجبر والاستعلاء في الأرض، لأن الإنسان الذي لا يعبد الله يعبد ذاته، وعابد ذاته مخلوق تقتله الأنانية ويفسده الغرور، ولا يمكن أن يكون لبنة صالحة في هذه الحياة، ومن هنا فهذه الدول المتقدمة علمياً وتقنياً أصبحت هي التي تهدد مصير البشرية بالفناء، والحضارة الإنسانية بالزوال، وأصبحت تتسبب في أغلب المشاكل التي يواجهها إنسان اليوم، وتسير بالتقدم العلمي إلى طريق مسدود، لتنحرف به عن مساره الصحيح فتظل الاستنتاجات العلمية . على روعتها عاجزة عن الوصول إلى الحقيقة المطلقة وهي الإيمان بالله الواحد القهار، وعن الالتحام بالعقيدة الصحيحة وهي عقيدة الإسلام"(١٧)، ومن ثم، فبالإسلام وحده يمكن تصحيح مسار التقدم العلمي والتقني، والذي يتسع في مفهومه "ليشمل النمو الإنساني بجميع أبعاده حتي يصل بالإنسان إلى مقاوم التكريم الذي وصفه الحق تبارك وتعالى بقوله: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ " (الإسراء: ٧٠) ويتخطي حدود المفاهيم المادية الصرفة التي يقتصر مردودها على التقدم الاقتصادي البحت والاستعلاء العسكري المتجبر، وما يرتبط بهما من عمليات التصنيع، وزيادة الإنتاج، والسيطرة على الأرض والاستفادة بثرواتها، والتحكم في بيئاتها"(١٨).

ومما يؤلم حقاً، أن نقرر في غمرة الحاجة الماسة إلى الإسلام من قبل الإنسانية جمعاء، اعتبار دول الإسلام في زمرة المتخلفين عن ركب التقدم العلمي والتقني، وهذا الأمر يعد شاهدا صريحا على الإخلال بالأمانة التي نيطت بهذه الأمة، والتضييع لدورها القيادي وموقعها من الشهود الحضاري "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً" (البقرة: ١٤٣)، لذا فالقضية ذات بعد إيماني أكثر من كونها تقدم علمي تقني، "فالتخصص العلمي والتقني في التصور الإسلامي، ليس شرطاً للنهوض، وبناء المستقبل، وتحقيق الاستقلال، والتخلص من التبعية والتحكم الأجنبي فقط، وإنما يتجاوز ذلك إلى البعد الديني، والمسلك الأخلاقي الذي يترتب على فعله الثواب، وعلى تركه العقاب والتأثم؛ إنه من الفروض الكفائية .. وقد عرف علماؤنا فرض الكفاية بأنه: الأمر الذي إذا قام به بعض المسلمين، سقط الإثم عن الباقين وإذا تركوه أثموا جميعاً. وكلمة (قام به) فسرت في عصر التخلف العلمي بمجرد مباشرته، سواء تحققت الكفاية أم لا، والحقيقة أن الذي نفهمه من معني: (إذا قام به)، أي: إذا أداه على الوجه الأكمل؛ فلا تبرأ الأمة المسلمة من الإثم ما لم يكن فيها من المتخصصين والعلماء بقدر كفايتها، هذا إذا لم نقل بمسؤوليتها تجاه الإنسانية عامة التي تقتضيها القيادة والشهادة"[١٩].

والعالم الإسلامي يمتلك جميع مقومات التقدم العلمي والتقني، المادية، من ثروة بشرية وأرضية واقتصادية وبحرية ومصادر الطاقة .. إلخ، والمعنوية والمتمثلة في امتلاكه الدين الحق، الشامل لجميع شؤون الحياة، القادر على احتواء التقدم العلمي والتقني، وضبطه ضمن المنهج الرباني، وتصحيح مساره وزيادة فاعليته،[٢٠]. ولكنه في الوقت ذاته ينوء بمعطيات المعوقات الحضارية ومنها "الافتقار إلى أسباب الاستقرار السياسي، والعدل الاجتماعي، والنمو الاقتصادي .. وتفشي الأمية بين أبنائه، وندرة العلماء والتقنيين فيهم، وفقدانهم لهويتهم، ولتمزيق أمتهم إلى أكثر من خمسين دولة ودويلة، وتشتيت ثرواتهم، وفرض التبعية عليهم، وخلخلة ارتباطهم بعقيدتهم ودينهم وحضارتهم وتطفلهم على الكثير من المعتقدات الوضعية، والمذهبيات الاصطناعية وكلها من عوامل الهدم والضياع .. وهنا يجب التأكيد على أن عملية التقدم العلمي والتقني لأمة من الأمم عملية وعملية شديدة الارتباط بواقع الأمة السياسي والاجتماعي و**الاقتصادي والثقافي والعقائدى والفكري، والله "لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ" (الرعد: ١١)** [٢١].

٢- إيجاد طبقة رجال الدين في المجتمعات الإسلامية:

كان من نتاج انقسام المؤسسات التعليمية إلى دينية ومدنية، انقسام خريجي هذه المؤسسات إلى أجيال ذات عناية بدراسة علوم الدين، نالت قسطا من الثقافة الدينية، وأجيال ذات عناية بدارسة علوم الدنيا، لم تنل إلا النزر الضئيل والمشوه من علوم الدين، وبالتالي وجدت في المجتمعات الإسلامية طبقتين من الطبقات المثقفة أو المتعلمة، وتعمق في الأذهان بفعل ذلك أن أبناء المدارس الدينية هم وحدهم الذين ينبغي أن يعنوا بالدين دراسة وتمسكاً، أما أبناء المدارس المدنية فهم نوع آخر لا ينبغي لهم ولا يتوقع منهم فهم الدين أو التمسك به، وتبعاً لذلك إذا رأي الناس المنكر من "الأفندي . يقصد به أبناء المدارس المدنية. عذروه، وإذا رأوا المنكر من الشيخ تعاظموه، باعتبار أن الشيخ من رجال الدين، وليس كذلك الأفندي"[٢٢]، ومن ثم، وجد الفصام النكد في أمة المسلمين كالذي وجد في الغرب، وتمكن أعداء الإسلام من غرس نباتهم الخبيث في أرض المسلمين، وتعهدوه بالرعاية والنماء، حتى غدت جميع ديار المسلمين تعاني هذا الانفصام، فهناك الملتزم بالإسلام وغير الملتزم به، وكأن عدم الالتزام أمر عادي يعذر صاحبه، وله الخيار في ذلك، وأن الالتزام بالإسلام محصور في فئة معينة أطلق عليها لفظ المشايخ أو رجال الدين كما هو في الاصطلاح الأوروبي القائم على عزل الدين عن الحياة، وقصره على أيام الآحاد وعلى القسس والرهبان والراهبات دون غيرهم[٢٣]، وهذا يعد خطراً محدقاً بعقيدة الأمة الإسلامية وطبيعة مجتمعها، فطبيعة المجتمع الإسلامي واحدة لا تحتمل الانفصام وإلا أصابها الوهن والضعف والتفكك، فالإسلام لا يعرف طبقة رجال الدين بالمفهوم الكنسي[*]، وإنما جميع أفراد المسلمين يجب أن يتلقوا ما يجب أن يعلم من الدين بالضرورة من أصول الاعتقاد، وأداء الواجبات التعبدية من عبادات ومعاملات، وهو فرض عين على كل مكلف، ومن ثم، فكل فرد يكون على درجة من الثقافة الدينية كافية لتسيير شؤون حياته وتمييز المنكر والمعروف، وأما ما عدا ذلك من التخصص في العلوم الدينية والتفقه فيها، فهو من فروض الكفايات، والتي تهئ صاحبها لأن يكون من علماء الدين،

(*) وهم من ادعوا حق التشريع وسلطات المغفرة وغيرها من الادعاءات ذريعة التسلط والطغيان، (انظر: عدنان زرزور: في الفكر والثقافة الإسلامية، ص ٣٣)

فإذن في الإسلام فئة تعرف بعلماء الدين أو الفقهاء وليس رجال الدين . بالمفهوم الكنسي(*)، فشتان بين الاصطلاحين، وقد وصف الله عز وجل علماء الدين بأهل الذكر فقال عز وجل: "فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ" (النحل: ٤٣)، وقال تعالى: "فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ" (التوبة:١٢٢)، ومن تفقه في الدين فهو في خير كثير، قال رسول الله: "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين .." (٢٤).

فإذا لا رجال دين في الإسلام بالمفهوم الكنسي، ولا انفصام في طبيعة تركيب المجتمع الإسلامي، وأن كل فرد فيه يمثل الدين الإسلامي، وعليه تبعات هذا التمثيل من أداء لأمانة التكليف كما شرع الله تعالى، ومن أنعم الله عليه بمزيد فقه في هذا الدين، فلا شك أن تبعاته أكبر، ومسؤوليته عن تبليغ هذا الدين وتمثيله على الوجه الصحيح أعظم، فعلماء الدين هم ورثة الأنبياء، كما جاء في الحديث الشريف: "العلماء هم ورثة الأنبياء، ورثوا العلم، من أخذه أخذ بحظ وافر"(٢٥).

٣- الصراع الفكري بين أجيال الأمة:

تبع الأخذ بنظام ازدواجية التعليم ظهور نوعين من الأجيال، أحدها ذو ثقافة دينية لا صلة له بالعلوم الدنيوية، والآخر ذو ثقافة دنيوية لا صلة له بالعلوم الدينية، ولكل منهما طبيعة فكرية مغايرة للآخر، وكلا النوعين كان ضحية لترسبات جاهلية في كلا النظامين الديني والمدني، فالنظام الديني شابه قصور في الاهتمام بالعلوم التي استجدت في هذا العصر، ومن ثم حدث انعزال بينه وبين علوم العصر، مما أدي إلى انعزال خريجية عن الواقع ومستجداته، فكان ذلك خللا أساء للإسلام واتهمه بالقصور في مواكبه العلوم العصرية، أما النظام المدني فقد كان مغرقاً في العلوم العصرية على حساب العلوم الدينية التي يلزم تعليمها لأي فرد من المسلمين، إذ الدين انزوي في نظامه إلى مادة واحدة ذات حصص محدودة ومحتوي لا يسمن ولا يغني من جوع، هذا إذا لم يلغ درس الدين في بعضها، ومن ثم، كان نتاجه أجيالاً لا صلة لها بدينها ولا ولاء، تتساوي عندها الأضداد من إيمان وإلحاد وتبرج واحتشام، واستقامة وخلاعة، وتصف خريجي النظام الديني

(*) فكل فرد في أمة المسلين يعد رجل دين؛ لأنه يمثل الدين الإسلامي ويحمل تبعات ذلك من ابتاع الطاعات واجتناب المعاصي، والمقصود برجال الدين في المفهوم الإسلامي، رجال الإسلام أو علماء الإسلام.

بالرجعية والتخلف، وبالمقابل يصف أجيال النظام الديني هؤلاء بالزندقة والمروق من الدين، وهكذا تنشأ أجيال الأمة متنازعة الأفكار، مشتتة الأفئدة، متعددة الولاءات، تمزقها الفرقة، وتوهن قوتها وترابطها الذي يفترض في أبناء الأمة الواحدة، وتكون المحصلة النهائية مزيد من تكريس التخلف والتبعية والجهل بحقيقة هذا الدين[٢٦].

٤- النظرة الخاطئة للعلوم الشرعية:

إن الاهتمام بالنظام التعليمي المدني كان يفوق الاهتمام بالنظام التعليمي الديني، سواء في عمارة المؤسسات أو توفير الخدمات والكفاءات العلمية، أو غيرها من متطلبات التعليم، وكذلك خريج النظام المدني كان وما زال يملك حظاً أوفر في التوظيف وارتفاع معدل الدخل والمكانة الاجتماعية وغيرها، بالتالي نشأ في حس عامة الناس أن النظام المدني أفضل من النظام الديني، وأن الحريص على المستقبل الأفضل لأبنائه هو الذي يوجههم إلى هذا النظام، وفي المقابل نال النظام الديني النظرة الدونية، وأنه أقل مرتبة من النظام المدني في كل شيء، وجراء ذلك، هبطت قيمة العلوم الشرعية عند العامة، خاصة وأنها فقدت أبسط حقوقها في التطبيق حتى في أبسط مظاهر حياة الناس العادية، فمعظم شؤون حياة الأمة المعيشية أصبحت تسير بمنأي عن الدين، واستبدلته بالقوانين الوضعية، وشيئا فشيئاً، وقر في النفوس أن الدين قد استنفد أغراضه ولم يعد له شأن كما كان، وأصبح أبناء الأمة المتسمين بالتفوق العلمي والتحصيل الجاد يتجهون للنظام المدني، حتى الفئة الواعية منهم، وفي المقابل خلت المعاهد والكليات الشرعية من أصحاب الكفاءات والتفوق، وأصبح معظم روادها من الفئة المتوسطة والضعيفة، ممن لا يرجي منها أي إبداع أو تفوق من شأنه أن يعيد للعلوم الشرعية مكانتها، ويعلي من شأنها، ويعيد لها دورها في تسيير جميع شؤون الحياة[٢٧].

فإذن قد ظلم النظام التعليمي الديني في جميع المستويات المادية والمعنوية، ونال الإسلام جراء ذلك صنوف الافتراءات والاتهامات بالقصور والتخلف والرجعية، وهو منها براء، فتراكمات الجاهلية وممارسات الأنظمة والأفراد كلها اجتمعت على اقصائه وتفريغه من مقومات حياته، وبعد

كل هذا السعي في إطفاء نور الله، تكال الاتهامات من بني الإسلام أنفسهم لهذا الدين، وكأنه هو الذي أودي بالأمة إلى هذا الحال المزرى من التخلف والجهل، ولكننا نقول: أي خير يرجي في أمة المسلمين وهي تزدري دينها، وتنظر لعلومه هذه النظرة الدونية، وتنشيء أبناءها على ذلك؟!، فالحال سيبقي على ما هو عليه بل وسيستمر في الانتكاس، ما لم يتدارك واقع هذه الازدواجية وما خلفته من سلبيات أخلت بعقيدة الأمة، ونحت بها عن المنهج الرباني الصحيح في مهاوي الجاهلية المعاصرة(٢٨).

٥- إهمال اللغة العربية:

تؤدي التعددية التعليمية إلى قلة الاهتمام باللغة العربية أو إهمالها أو الإساءة إليها، خاصة في إطار تواجد مدارس اللغات بأنواعها وأشكالها المتباينة والتي تعطي معظم اهتمامها للغات الأجنبية على حساب اللغة العربية، حيث يتم تدريس العلوم والرياضيات، وأحيانا الدراسات الاجتماعية، باللغة الأجنبية، الأمر الذي يدعم الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية، لغة الثقافة المصرية العربية الإسلامية.

٦- قلة الاهتمام بالتربية الدينية:

لاشك إن قلة الغاية بالتربية الدينية يعد مظهراً من مظاهر ازدواجية التعليم فالتعليم في بلادنا يعطي جزءً ضحلاً من الثقافة الإسلامية بحيث أنه غير كاف لإعداد الفرد المسلم إعداداً متكاملاً متوازناً بل هو من هذا جد بعيد وهذا ما أكده غير واحد من رجالات التربية . وغيرهم . في العالم العربي.

وإذا كان من شأن الازدواجية بين التعليم الديني والتعليم المدني أن يبعد الكثير من شباب الأمة الكفء عن الدراسة الدقيقة للإسلام والتشبع بروح العقيدة والتخصص في الدراسة الدينية، فكيف يكون الأمر في مدارس التعليم المصري بصفة عامة، ومدارس اللغات بصفة خاصة التي تعطي الاهتمام الأكبر لتعلم اللغات الأجنبية، مما قد يزيد من اتصال الطالب بالثقافات الأجنبية أكثر من اتصاله بثقافته الأصلية.

فضلاً عن ذلك، يقتصر تدريس التربية الدينية الإسلامية في جميع المدارس على تقديم محتوي علمي معين، بأهداف محددة غير إجرائية، تركز فقط على الجانب المعرفي وتهمل غيره من الجوانب حتي احتياجات التلاميذ ومشكلاتهم، بالإضافة إلى عدد ساعات تدريسها القليلة، وكم القرآن والحديث الضئيل، وأنشطتها غير الموجودة، وأساليب تقويمها التقليدية، وعدم الاعتبار بدرجاتها في الامتحان، ثم إسناد تدريسها لمعلمين غير متخصصين في الثقافة الدينية.

٧- التحول القيمي لدي الطالب المصري:

تأسيساً على ما سبق من حيث قلة الاهتمام بكل من اللغة العربية والتربية الدينية مقابل الاهتمام والتركيز على تعلم اللغات الأجنبية، فإن ذلك قد يؤدي إلى سهولة تشرب الطالب للعدد من القيم أو أنماط السلوك الأجنبية التي قد لا تتفق مع ثقافة المجتمع المصري الإسلامية والعربية، أو أنه قد يؤدي إلى التحول في السلم القيمي لدي الطلاب، فيقدمون ما هو ثانوى على ما هو أساسي، أو أنه ربما يؤدي إلى الفهم الخطأ لبعض مفاهيم القيم، كالخلط مثلا بين الحرية والتحرر.

٨- التباين الفكري:

يمثل الازدواج التعليمي خطرا على الكيان القومي، حيث إن التباين بين خريجي هذه الأنماط التعليمية المتعددة من حيث اتجاهاتهم الفكرية وتطلعاتهم في الحياة هو أساس الأزمة الثقافية الحالية التي تحمل بذور التفاقم في المجتمع المعاصر. ورغم أن هذه الأنماط التعليمية تقع جميعا تحت مسئولية الدولة أو إشرافها، وحتى مع التسليم بأن مناهجها الرسمية متماثلة في مضامينها، إلا أن الواقع يثبت التباين الثقافي في خريجيها. كما سبق . من خلال عوامل أخرى قد تكون أقوى تأثيراً من تلك المناهج المقررة، كالمناهج الضمنية التي تغرس بفاعلية أنواع التباين والتمايز من خلال الجو المدرسي بنوع مبانيه وإماكناتها، وبأولويات موادها الدراسية ومنطلقاتها الفكرية، وبزيها المدرسي، وبقيمها الاجتماعية، وبالمستويات الاقتصادية والاجتماعية لطلابها ومعلميها، فضلا عن اللوائح والقرارات التي تمنع انتقال الطالب من نمط إلى آخر وكأنها مجتمعات تعليمية مغلقة.

خامساً: بعض المقترحات للقضاء على ازدواجية التعليم:

إن من عوامل استعادة الأمة الإسلامية مكانتها العلمية والحضارية، هو متانة نظامها التعليمي، وهذه المتانة لن تتحقق ما دامت الازدواجية قائمة، إذ لا نفع في مؤسسات دينية مقطوعة الصلة بالحاضر، ولا نفع في مؤسسات مدنية مقطوعة الصلة بالأصول الإسلامية، فلا إفراط ولا تفريط، فمن طبيعة أمة الإسلام الوسطية، "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً" (البقرة: ١٤٣)، ويوم أن تتخلي عن هذه الوسطية، يقع الخلل لا محالة، إذا يفتقد الاعتدال فيختل التوازن، وتكبو الأمة، ولكنها كبوة يحدوها الأمل دائما بالنهوض الأقوى الذي عاين محك الفتن والابتلاءات، وتتذكر قوله تعالى: "وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ" (آل عمران: ١٣٩)، وتنشد النصر وتسعي إليه بعددها وعتادها ما استطاعت يقيناً بأن النصر للإسلام لا محال مهما طالت الكبوة مهما طالت الكبوة، وأن سبيلها إلى ذلك هو نصرة دين الله، وتحكيمه في جميع شؤون حياتها، "وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ" (الحج: ٤٠).

ومن خلال جميع المعطيات التي مرت معنا في هذا البحث، يورد الباحث بعض الحلول التي ربما تساهم في مستقبل تعليمي أفضل، مع استباق إيرادها بعرض فكرة إسلامية تمثل الأساس العقدي لهذه الحلول المقترحة، وهي بناء القاعدة الإيمانية الضابطة لحقيقة النظرة إلى العلوم في الإسلام، ضمن إطار تحقيق الخلافة في الأرض وفق شرع الله ومبتغاه عز وجل، وهنا تتوحد النظرة إلى جميع العلوم، الشرعية وغيرها، إذ التعامل البصير مع ما في الأرض من معطيات يعد داخلا ضمن إطار الخلافة والتمكين لهذا الدين، وتتفاوت أولويات تنسيق توزيعها بين أفراد الأمة كل حسب معطياته الشخصية من قدرات ووعي بتوجيه هذه القدرات في خدمة الإسلام؛ إذ توحيد النظامين ينبغي أن يتم ضمن وحدة إيمانية فكرية تمثل قاعدة الانطلاق والتي تنبثق منها سائر خطوات تحقيق النظام التعليمي الإسلامي الشامل المتكامل.

ويقدم الباحث هنا بعض المقترحات للقضاء على هذه الازدواجية في التعليم وها هي إذ على النحو التالي:

١- صياغة الأهداف التربوية والمحتوي التعليمي صياغة إسلامية صحيحة، و"الأخذ بوحدة المعرفة، وترابط موادها وربطها بالحياة، وإلغاء الحواجز المصطنعة بين علوم الدين الإسلامي وبعض العلوم الأخرى المكتسبة بالوسائل الإنسانية"(٢٩).

٢- إعداد العلماء المسلمين في كافة التخصصات سواء ما اختص بعلوم الشريعة أو غيرها من العلوم، ممن يملكون الكفاءة العلمية والتوجه الإسلامي السليم معاً، لا انفصام بينهما، إذ لا تكفي أسلمة المعرفة وحدها في إزالة الازدواجية، فالعملية متكاملة يجب أن تشمل كافة عناصر التعليم.

٣- تنسيق عملية توجيه الطاقات المتفوقة والكفاءات العلمية في التخصصات المطلوبة، خاصة العلوم الشرعية.

٤- ضرورة تضافر الجهود الجماعية في توفير المناخ الملائم لإيجاد نظام تعليمي إسلامي صحيح متكامل، وتعاون الجميع في مساندة ذلك، المؤسسات التعليمية والسياسات القائمة وغيرها ممن يمكن أن يساهم في دعم مسيرة التعليم الإسلامي.

٥- يجب إيجاد نظام تعليم موحد نظام غير منقسم على نفسه كما هو الحال الآن ويجمع هذا النظام بين ميزات التعليم الديني والتعليم المدى وتتصاعد مراحله على مقومات واحدة ولغايات محددة ويؤهل ذلك لتجاوز السلبيات التي أوجدها تعدد منابع التعليم واختلاف أساليب التربية وتنافر أنواع المدارس.

أن نظام التعليم الذي ندعو إليه يجمع بين لغة الأمة وتراثها وعقيدتها وتاريخها وأمالها في عقيدة تربوية تعبر عن معالم الأصالة في الشخصية الإسلامية بصورة شاملة ومتكاملة تظهر نتائجها في جميع الكتب والمناهج والمراحل التعليمية.

خاتمـــــة

سلطت هذه الدارسة الضوء على قضية تربوية لها مخاطرها وأضرارها على هوية المجتمع الإسلامي وهي قضية ازدواجية التعليم ويورد الباحث هنا أهم النتائج التي أسفرت عنها:

١- لا يزال النظام التعليمي في عالمنا العربي والإسلامي المعاصر يعاني من ازدواجية التعليم وهذه الازدواجية تؤثر تأثيراً بالغ الخطورة على هوية المجتمع الإسلامي.

٢- أبرزت الدراسة أهم مظاهر هذه الازدواجية ومنها: الازدواجية الثقافية تجاه العديد من القضايا الفكرية وتباين رؤي النخب المثقفة حيال الحضارة الغربية الحديثة.

٣- أوضحت الدراسة الآثار السيئة المترتبة على ازدواجية التعليم ومن أبرزها: الفصل بين العلم والدين، إيجاد طبقة رجال الدين في المجتمعات الإسلامية والنظرة الخاطئة والقاصرة للعلوم الشرعية وغير ذلك من الآثار التي عرضت لها الدراسة.

٤- تقديم بعض المقترحات التربوية التي يمكن أن تساهم في حل أزمة ازدواجية التعليم.

٥- أكدت الدراسة على أن العقيدة قوام التربية في الإسلام وضابط المسار التربوي في واقعنا التربوي المعاصر.

المراجع

(١) عبد الغني النوري وعبد الغني عبود: نحو فلسفة عربية للتربية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦، ص ٣٤.

(٢) أبو الحسن البدوي: نحو التربية الإسلامية الحرة في الحكومات والبلاد الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٠.

(٣) عبد الغني النوري وعبد الغني عبود: مرجع سابق، ص ٣٠.

(٤) أبو الحسن الندوي: مرجع سابق، ص ١٠.

(٥) على خليل أبو العينين: فلسفة التربية في القرآن الكريم، المدينة المنورة، مكتبة إبراهيم، الحلب، ط٣، ١٩٨٨، ص ١٤.

(٦) محمد قطب: واقعنا المعصر، جدة، مؤسسة المدينة، ط٢، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨ص ٢١٧ . ٢١٨
أنظر: أحمد البيلي: التصور الإسلامي لمناهج التربية والتعليم، مكة المركز العالمي للتعليم الإسلامي، ص ٢، ١٩٨٣ص ١٧ – ١٨.

(٧) عبد الرحمن الميداني: غزو في الصميم، دمشق، دار القلم، ط٢، ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥م، ص ١٩٨.

(٨) مالك بن نبي: شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، د.ت، ، ص ١٥٢. ١٥٧.

(٩) عبد الرحمن الميداني: غزو في الصميم، مرجع سابق، ص ١٩٦ – ١٩٧، بتصرف.

(١٠) محمد قطب: رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤١١هـ. ١٩٩١، ص ١٨٨ –١٩٢.

(١١) أكرم ضياء العمري: الإسلام والوعي الحضاري، جدة، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، ص ١١٠، وانظر: عبد الله عزام: العقيدة, اثرها في بناء الجيل، صنعاء، مكتبة الجيل الجديد، ١٩٩٠م، ص ٤٤ – ٤٦، محمد قطب: التطور والثبات في حياة البشرية، بيروت، دار الشروق، ط٥، ١٩٨٣، ، ص ص ٢٨٣ – ٢٨٥.

(١٢) سيد قطب: معالم في الطريق، القاهرة، دار الشروق، ط١٠، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ص ١٤٧.

(١٣) عدنان زرزور: في الفكر والثقافة الإسلامية، (المدخل والأساس العقدي)، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤١١هـ. ١٩٩١م، ص ص ٣٣. ٣٤.

(١٤) محمد قطب: شبهات حول الإسلام، بيروت، دار الشروق، ط ٤، ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م، ص ص ١٤ – ١٥.

(١٥) زغلول النجار: قضية التخلف العلمي والتقني في العلم الإسلامي المعاصر، سلسلة كتاب الأمة رقم (٢٠)، قطر، ط١، صفر ١٤٠٩هـ، ص ص ٨٠ –٨١، بتصرف، وانظر: سفر الحوالي: العلمانية، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي، جامعة أم الكري، ط١، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م ص ص ٤١١، ٤١٥، ٣٤٧ ، ٣٥٩/ محسن عبد الحميد: المذهبية والتغيير الحضاري، سلسلة كتاب أمة (١٠) قطر، ط١، شعبان ١٤٠٥هـ، ص ٥٦.

(١٦) سيد قطب: معالم في الطريق، مرجع سابق، ص ٥.

(١٧) زغلول النجار: قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر مرجع سابق، ص ص ٤٠–٤١/ وانظر: محمد قطب: رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر، ص ٥١–٥٢.

(١٨) المرجع السابق، ص ٧٢.

(١٩) المرجع السابق ص ١١ – ١٢.

(٢٠) نفس المرجع السابق، ص ص ١٣١. ١٤٥.

(٢١) المرجع السابق، ص ٥٠، بتصرف يسير.

(٢٢) أحمد البيلي: التصور الإسلامي لمناهج التربية والتعليم، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢٣) المرجع السابق، ص ١٩.

(٢٤) محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري: جـ١، كتاب العالم، دمشق، دار بن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧، ص ٣٩.

(٢٥) المرجع سابق، ص ٣٧، كتاب العلم.

(٢٦) أبو بكر أحمد السيد: تعريب العلوم وأسلمتها، الكويت، دار القلم، ط١، ١٤٠٩هـ. ١٩٨٩، ص ص، ١٨ – ١٩/ وأنظر: العوامل التي تنخر في الكيان الإسلامي، وزارة الحج والأوقاف السعودية بأقلام مجموعة من الأساتذة، محاضرة عبد الحميد الهاشمي، التعليم بين وحدته واختلافه في العالم الإسلام، مكة المكرمة، ط١، غرة المحرم، ١٣٩٢هـ. ١٩٧٢م ، ص ٩٢.

(٢٧) العوامل التي تنخر في الكيان الإسلامي، محاضرة محمد أمين المصري: وجهة التعليم في العالم الإسلامي، ص ٧٣.

(٢٨) أحمد البيلي: مرجع سابق، ص ص ٢٢ – ٢٣/ العوامل التي تنخرفي في الكيان الإسلامي، ص ١٧٣ – ١٧٤، محاضرة محمد أمين المصري: وجهة التعليم في العالم الإسلامي/ فاروق السامرائي، التعليم الإسلامي بين الأصالة والتجديد، "بحث غير منشور" مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٩٨٩، ص ٤٧٣، ٥٧٦.

(٢٩) عبد الرحمن الميداني: غزو في الصميم، مرجع سابق، ص ٢١٨، المعهد العالي للفكر الإسلامي: إسلامية المعرفة، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع، ١٩٨٦م، ص ٧٥.